الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

لم يكن الجهم بن صفوان الذي وُصف بأنه أسُّ الضلالة وأنه زرع شراً عظيما[1]، غبياً غير مدركٍ حين أتى بأفكارِه الخبيثَة في ظل وجود الهيمنَة للثقافَة النبويَّة ، فكانَ مؤمنا بأفكارِه التي آمن بها كردَّة فعلٍ لجلسَتِه معَ الملاحدَة السُّمنية [2]، وكانَ تلميذاً خالصاً لجعَدٍ، عَرفَ أن أفكار شيخِهِ ميتَةٌ بينَ النَّاسِ، تستوحشُ منهَا قلوبهم، وتنفر منهَا طبائعُهُم، فاسترخص لها الغالي، وزينَت له نفسُه مخالفة سنّة الهادي، فكانت عاقبته جزاءَ ما صنعَه وابتدعَه، وارتاحَ المسلمون من شخصيَّتِه ، ولم يرتاحوا من أفكارِهِ، فانتفضَت حيَّةً بين الناسِ، وفي كلّ عصرٍ له مخلصون، ولأفكاره مجددون، حتى كثرت الفتن، وبعُد عهدهم بعصر النبوة، وظن الناس البدع والضلال دينا، وظلوا في ضلالهم يعمهون.

ولكن الله العليم الحكيم، لم يترك أفكارهم تنتشر وتشتهر بلا رادع، فكان الصحابة وتلاميذهم من التابعين، أولَ المدافعين عن بيضة دينِه، وكانَت العقيدةُ عندهم أولَى الأمورِ بالحفظِ والصيانَةِ، واجتهدوا في تثقيفِ النَّاسِ وربطِهم بمعينِ خيرِ البريَّةِ، فكانَت لهُم جولاتٌ ووقفَاتٌ تصدوا فيهَا لحملَة الجهم ومن وافق أصله وإن فارق فصله، فأثمَرَت جهُودُهم، وبلغَت إلى الآفاقِ أصواتُهم، فكانُوا خيرَ حملَةٍ لخيرِ رسَالةٍ، وفي سبِيلِ إيصالِ الرسالةِ كان لا بدَّ من النُّورِ أن يشقَّ أمواجَ الظلامِ حتى يعمَّ الأرجَاء، وتكون منيرَة بالأضواءِ، فكان من أمواجِ الظَّلامِ تأويلات المضلين التي صدَّت الناسَ عن النور، وزيَّنت لهُم الضلالَ، وكانت حفرة تخفي، وناراً تحرِق ولا تُبقي.

ولو كانَ الأمر مقتصراً على تأويلات لا تستنبطُ من القرآن، ولا تأخذ من السنَّة لكانَ الأمرُ يسيراً هيناً، واضحا بيناً، ولكن الطوائف المخالفَة جميعهَا اتفقت مبدئياً على اتخاذِ القرآن مستنداً وسلاحاً، يقول ابن القيّم - رحمه الله-: وها أنت تجد جميع هذه الطوائف تُنزّلِ القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمي جهميٌّ، وعند المعتزلي معتزليٌّ، وعند القدرية

[1] سير أعلام النبلاء ٦ /٢٧

[2] راجع تفاصيل المناظرة: الرد على الجهمية للإمام أحمد ص ١٠١-١٠٥

قدريٌّ، وعند الرافضة رافضيٌّ. فلا تجدُ مبتدعاً إلا ويقر بمبدأ الأخذ بالقرآن خيفَةً، ويسعونَ خُفيَةً لهدمِ معالِمهِ من حيث لا يعرف إلا العالمونَ بمآلِ مقالاتِهم، وصريحِ مذاهبهم، ويفرونَ عند الاحتجاجاتِ

بتأويلاتٍ تزينُ مخالفتَهم الصريحَةَ للقرآن [1]. ولم يكن الناسُ ليتبعوا تلك الفرقَ الضالة لو علموا من مقالاتهم جزءً يسيرا من حقيقتها، ولكنهم اغتروا بمظاهرهم الحسنة كحب الآلِ عند الشيعة، والتزام القرآن عند الخوارج، وتنزيه الرب عن النقائص عند الجهميَّة، وحب السنّة وتقدير الأئمة عند الأشاعرَة، وكثيرٍ من الناسِ لا يحبّهم إلا طناً أنهم يوافقون أهل السنة والحديث، "ولم يتبع أحدٌ مذهب الأشعريّ ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين (موافقه أهل السنة والرد على من خالفهم) أو كلاهما، وكلُّ من أحبهُ وانتصر له من المسلمين وعلمائهم، فإنما يحبُّه وينتصرُ له بذلك."[2]

والحق الذي لا إنكار فيهِ أن كثيراً مما بدأه الجهم لم تؤت ثمارُها إلا بعدَ أن غاب عن الوجود، وكان في المكر كالثعلب لا يصرح بأنه يجعل الدين خلف ظهره، ويسعى جاهدا ليزعزع الأصول والفطرة، ويشكك الرعاع والهمج في اعتقادهم، ويجعل الحيرة في أمورهم، ولعل المخطط الصليبي المشهور "تَذبذب المسلم أحب إلينا من ارتداده"، هو من بنات أفكارِه!

ورغم ما تسبب به الجهمُ من فتن واضطرابات فكرية إلا أن حكمهُ كان معلومًا عند السَّلفِ، ولم يختلفوا فيهِ كما اختلفوا فيما دونَ ذلِك، ولم يكفروه عن جهلٍ، ولا عن عدمِ تروٍ وعجلٍ، بل كانوا اقرب الناس إليه، فعرفوا مقالتَه وأثرهَ، وعلموا أن منهَا ما هُو أوحش من كلام اليهود والنصارى، وقد كان قصد الجهم تنزيه المولى عن النقائص، وتمسك ببعض الآيات المشهورة في باب الصفَات، وجعلوهَا أصلا لمذهبهم، قال أبو سعيد: "واتخذوا قوله (ليسَ كَمِثلِهِ شيءٌ) دُلسَة على الجهال ليروجوا عليهم بهَا الضلال، كلمة حق يبتغى بها باطل"[3]. وتكفير السلف لهُ لم يكن بصريح قولٍ ظاهرِ المرادِ، وإنَّما بلوازم أغلوطات المسائل التي كان يروجُهَا على العوام في

[1] الرد على الجهمية للدارمي ص ٧٩-٨٠ (ط الرشد بتحقيق أبي مالك الرياشي)

[2] ابن تيمية، الانتصار لأهل الأثر ص ١٩ (ط المجمع)

[3] نقض المريسي ص ٩٠٩ (ط الرشد ت الألمعي)

باب الأسمَاء والصفَات، وجعلوهَا كُفرًا واضحا، لم يشك أحد منهم في إكفاره وأصحابه[1]، وبعبارة أخرى: فإن تكفير السلف للجهم وأصحابه هو تكفير باللازم الذي وُصفَ بأنهُ منهج المبتدعين في تكفير مخالفيهم بما لم يلتزموه، والمتقرر في أذهان المعاصرين خلاف الحقيقة، وهم تبع لمن سبقهم من المتأخرين، وقد قيل: فطام الضعفاء عن المألوف شديد عجز عنه الأنبياء[2].

عرضُ المسألة

اللازم في اللغة فهو: "ما يمتنع انفكاكه عن الشيء"، ودلالة الالتزام عند الأصوليين: هي دلالة اللفظ على لازم المعنى الموضوع له اللفظ، كدلالة الإنسان على قابل العلم، وتشمل دلالة الاقتضاء، ودلالة الإشارة، ودلالة الإيماء، ودلالة المفهوم، وكلها من أقسام المنطوق غير الصريح.

يقول ابن رشد الحفيد: (ومعنى التكفير بالمآل: أنهم لا يصرحون بقول هو كفر، ولكن يصرحون بأقوال يلزم عنها الكفر وهم لا يعتقدون ذلك اللزوم)[3]

نقسم اللازم إلى أقسام متعددة لاعتبارات مختلفة، من ذلك أن اللازم قد يكون بينا وهو: الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما.
وقد يكون غير بين (اللازم الخفي) وهو: الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينه وبين ملزومه إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين، لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط، وهو البرهان الهندسي[4].

والحق: أن الفرق بين التكفير باللازم أو التكفير بالمآل، يعسر إيجاد الأمثلة المبينة لهذا الفرق. لذلك لم يفرق بينهما كثير من أهل العلم، فعبروا باللازم عن المآل وبالعكس، ولكن التأمل في

---

[1] المصدر السابق ص ١٥٠

[2] الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢٩٧

[3] بداية المجتهد م ٤ ص ١٦٤٠ (ط ابن حزم ت الحموي)

[4] الجرجاني، التعريفات ص ١٩٠ (ط دار الكتب العلمية)

التعريفين اللذين ذكرت آنفا، يجعلنا نجزم بالفرق مع إقرارنا بدقته وغموضه[1]

وهذه المسألة لها جانبان، هل لازم المذهب مذهب؟ وهل يجوز التكفير باللازم؟،والقول بأن لازم المذهب مذهب، رأي بعض العلماء، ولم ينقل أحد – حسَب علمي - الإجماع، ومما يؤيد أن الشاطبي نقل إنها مختلف فيها بين الأصوليين، واختار قول مشايخه من البجائيين والمغربيين أن لازم المذهب ليس بمذهب[2]، ومذهب بعض الأئمة أن لازم المذهب لا يعدُّ مذهبا إلا أن يكون بيِّنًا فيعدُّ[3]، واختار قوم أنه ليس بمذهب إذا تبين عدم التزام المتكلم بلازمه.

وقد نسب ابن تيمية القول بإثبات الأسماء دون ما تضمنته من الصفات إلى المعتزلة، وهذا لم يقل به المعتزلة صراحة وإنما لازم لمذهبهم[4]، وكذلك نسب إليهم السبكي في جمع الجوامع كما سبق.

أما التكفير باللازم؛ فالمتأخرون يشترطون أن يكون لازما التزمه صاحبُه، وإلا فظلم وتقويل للمرء ما لم يقل به، وهو ما ذهب إليه ابن حزم فقال: وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ قد فر من الكفر.. فصح أنه لا يكفر أحد إلا بنفس قوله، ونص معتقده، ولا ينفع أحد أن يعبر عن معتقده بلفظ يحسن به قبحه، لكن المحكوم به هو مقتضى قوله فقط[5] .

وكثيرا ما يكفر الفرق الضَّالة خصومهم من أهل الحديث بلوازم من كيسهم، فبعض الأشاعرة كفروا أئمة السنة بإثباتهم الجهة والفوقية والمكان، وقد نقل الرازي قولان عن أصحابه، ذهب

---

[1] المراكشي، شرح منظومة الإيمان ص ١٠٨

[2] الشاطبي، الاعتصام ٤٠١/٢-٤٠٢ (ط ابن الجوزي)

[3] العطار الشافعي، حاشية على جمع الجوامع ٣٧١/١ (ط الكتب العلمية)

[4] الخوارزمي، المعتمد في أصول الدين ص ١٦٧، ٢٦٩

[5] ابن حزم، الفصل ٢٩٤/٣

إلى أن القول الأظهر هو كفرهم[1]، وأما المعتزلة فكفروا من خالفهم ممن يثبت بعض الصفات بطريق المآل، كما وضعوا في مثالب ابن كلاب أنه كان نصرانيا؛ لأنه أثبت الصفات، وعندهم من أثبت الصفات فقد أشبه النصارى[2].

نقض المعارض القائل ببدعيةِ من يكفر باللازم

ثبت عن كثير من المتأخرين عبارات شديدة في نسبة من يكفر باللازم إلى البدعة، وهم يخالفون قولهم تطبيقيا، وقد تكلَّف بعض الكُتَّاب المعاصرين أن يجعل تكفير السلف للفرق بمقالاتهم من قبيل أن البدعة مكفرة في ذاتها، وهو قول من لم يقرأ كتب السلف المعتمدة في الباب، ومن تمعن منهج الدارمي في كتابَيه "الرد والنقض" عرفَ أن أبا سعيد كثيرا ما ينسب إلى الفرق لوازم مقالاتِهم، بل ويجعلها حقيقة قولهم، ثم يبين أن سبب التكفير هي اللوازم.

ومن هذا، ما نسبَه إلى الجهميَّة من أن مذهبهم في العرش يلزم منه تكذيب القرآن والأحاديث، وهو تكذيب بالعرش، وتخرُّصٌ بالبَاطل، وقد سبق أن نقلَ عنهم دعواهم أنهم يؤمنون بالعرش، ويقرُّون به لأنَّه مذكور في القرآن[3].

وفي بعض المواضع من الكتاب جعل تأويل الجهمية لآية (والـمَلكُ صفًّا صفًّا) تكذيبٌ بالآيةِ صُراحًا[4]، وقد جعل قولهم في إنكار النزول عبَادة أسوأ منزلة من عبادة الأوثان، وعبَادة الشمس والقمر[5]، والحقيقة أن القوم لم يقصدوا ذلك، ولو ذكر لهم هذا لأنكروا اللازم، وتعوذوا بالله من سيئ المقالات. وفي موضع آخر، جعل قولهم في الصفَات سبًا وتجهيلاً لله، ونفي الصفَات عنه،

---

[1] الرازي، أساس التقديس ص ٢٥٧

[2] ابن تيمية، مجموع الفتاوى ١١٥/٨ (ط المجمع)

[3] الرد على الجهمية ص ٨٧ (الطبعة السابقة)

[4] المصدر السابق ص ١٨٧

[5] المصدر السابق ص ١٩١

أما براءةُ صاحب القول من لازمِه، فكثيرا من أهل البدع والفرق الضالة يتبرؤون مما ينسب إليهم وفي الحقيقة يلتزمون بما هو أشنع من ذلك، وكذلك لا يقصد أحد أن يكفر بالله، ولا أن ينسب التعطيل إليه، ويجعله عدمًا، وهي حقيقة أهل البدع وإن فروا من لوازمها.

أَمَّا ابن تيميَّة الذي كثيرا ما تؤخذ أقواله للاعتماد عليها في جعل هذا المذهب بدعياً، لا سلف له، ولا دليلَ له، فله أقوال يمكن جمعها وتفسير بعضها ببعض، فقد يعبرُ ابن تيميَّة اللازم بالحقيقَةِ، فيجعل اللازم هو حقيقة المذاهب وإن لم يعتقدوا ذلك ويقصدوه، فقال: لكن جهما والمعتزلة حقيقة قولهم نفي الذات والصفات وإن لم يقصدوا ذلك ولم يعتقدوه، وهؤلاء (الأشاعرة) حقيقة قولهم إثبات صفات بلا ذات، وإن لم يعتقدوا ذلك ويقصدوه.[1]

وفي مواضع أخرى يُلزم ابن تيمية الأشاعرة القائلين بأن الحق هو أنه لا داخل العالم ولا خارجه الذي لم يدل عليه الكتاب لا نصًا ولا ظاهرًا، بأنه يلزم منه أن الكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للنَّاس قد أُكثر فيه من الآيات التي لا هُدى فيها، بل ظاهرها الإضلال والكفر، والحق الذي يجب اعتقادُه لم تذكره قط فيه. إلى أن قال: فيكون عدم الكتاب في هذا الباب الذي هو من أعظم أصول الدين على قولهم، خيرا وأنفع للخلق من وجود الكتاب والرسول، فإن الكتاب والرسول على قولهم، لم يهدهم إلى الحق في ذلك ولا بيَّنَه ولا سكت أيضا عما يدلُّ على الباطل حتى يكونوا كما كانوا عليه في الجاهلية، بل تكلَّم بكلام كثير يدل على الباطل عندهم، ومعلوم أن هذا القول كفرٌ صريح بالكتاب والسنة، وكل قولٍ يستلزم الكفر فهو من أعظم الباطل والضلال، بل هو كفرٌ، وهذا لازم لهؤلاء لزومًا لا محيدَ عنه..[2]

بل قال ابن تيمية عن القائلين بأن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، أنهم من جنس المكذبين للرسل، ومنهم خلق كثير في قلوبهم ريب في نفس الإيمان بالرسَالة، وفيهم من في قلبه ريب في كون الرسول أخبر بهذا. وهؤلاء الذين تكلمنا على قانونهم، الذي قدموا فيه عقلياتهم على كلام الله ورسوله، عادتهم يذكرون ذلك في مسائل العلو لله وحده.[3]

---

[1] ابن تيمية، " التسعينية (ص ٢٥٥-٢٥٦)

[2] ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية ٥/٣١١-٣١٢ (ط المجمع)

[3] درء التعارض ٤/٦، ٥ (ط ج الإمام ت محمد رشاد سالم)

وقال في موضِع آخر: ومعنى كلام هؤلاء السلف ـ رضي الله عنهم ـ: أن من قال: إن كلام الله مخلوق خلقه في الشجرة أو غيرها ـ كما قال هذا الجهمي المعتزلي المسؤول عنه ــ كان حقيقة قوله: إن الشجرة هي التي قالت لموسى: {إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي} ومن قال: هذا مخلوق، قال ذلك. فهذا المخلوق عنده كفرعون الذي قال: {أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى} كلاهما مخلوق، وكلاهما قال ذلك. فإن كان قول فرعون كفرًا فقول هؤلاء ـ أيضًا ـ كفر.

ولا ريب أن قول هؤلاء يؤول إلى قول فرعون، وإن كانوا لا يفهمون ذلك؛ فإن فرعون كذب موسى فيما أخبر به؛ من أن ربه هو الأعلى، وأنه كلمه[1]

وفي رأيي، ليس هذا تناقضا من الإمَام، وإنَّما هو تفريق بين اللازم البيّن الذي ألزمه السلفُ مخالفيهم، وكفروهُم به في مسائل عدة، كمسألة الرؤيَة، والقدر، وفوقية الله، وخلق القرآن، فإن كل هذه المسائل وغيرها تكفير باللازم لم يأتِ الدليل الصريح على تكفير قائلهَا، وإنما يلزم منها كفر: كتكذيب القرآن، ووصف الله بالنقص، وتعطيله عن صفات الكمال.

والخلاف مع المتأخرين من المنتسبين إلى أهل الحديث والمبتدعة هو في هذه المسألة، فأما أهل الحديث فماذا سيصنعون بمئات النصوص من السلف، في تكفير للجهمية، وجعل مذهبهم دينًا غير دين الإسلام[2]، وقد ذكر الإمام الدارمي أنهم يكفرون الجهمية بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنصّ الكتاب[3]، بل قال: ونكفرُهم ــ أيضا ــ أنهم لا يدرون أين الله، ولا يصفونه بـ(أين الله)، وهو بيان ناصع أن السلف يكفرونَهم باللوازم، ولما رأى المناظر للدارمي أن تكفير السلف لهم غير منصوص في كتاب ولا سنة، أنكر ذلك، وتمسك الإمام أن كفرهم واضح، وما ذاك إلا إن اللوازم من مذاهبهم بينَة، وكان أهل الإيمان قد عرفوا باطن زندقتهم، ونفاقهم، فكفروهم.

---

[1] مجموع الفتاوى ١٢/٥٠٩-

[2] أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة ص ٢٠٧

[3] الدارمي، الرد على الجهمية ص ٣٦٧ (الطبعة السابقة)

وقد وقفتُ على فائِدَةٍ عظيمَة في كتاب الفروقِ للقرافي، وقد نقل اتفاق المسلمين على تكفير إبليس بقضيتِه مع آدم عليه السلامِ، وليس مدرَك الكفر فيها الامتناع من السجود، قال:

"وقد أشكل ذلك على جماعةٍ من الفقهاء، وينبغي أن تعلم: أن إبليس إنما كفر بنسبة الله تعالى إلى الجور والتصرُّف الذي ليس بمرضيٍّ، ظهر ذلك من فحوَى قوله: (قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ)، ومراده: إلزام العظيم الجليل بالسجود للحقير من التصرِّف الرَّديء، والجور والظلم، فهذا وجهُ كفرِه، وقد أجمع المسلمون علو أن من نسَب الله تعالى لذلك فقد كفر، لأنَّه من الجُرأة العظيمَة."[1]

تم ولله الحمد.

[1] القرافي، الفروق ٤/ ٢٣٨ (ط الرسالة العالمية ت القيام)